

التكليف ٩
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠



المهمة المطلوبة:
تحليل إحدى الدراسات السابقة في إطار نظري



كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهر

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستقل من

العدد الأربعين - "إصدار يناير ٢٠٢٣م - ١٤٤٤هـ"

تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي وجزاء الإخلال به

Conflict Of Interest In The Saudi Government Competition
And Procurement Law And The Penalty For Breach Of It

الدكتور

أحمد بن سليمان بن أحمد الفراج

أستاذ القانون العام المساعد بقسم الأنظمة - كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم

تفاصيل الورقة البحثية التي تم العمل عليها



عنوان البحث:

تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي
وجزاء الإخلال به.

اسم الباحث: د. أحمد بن سليمان الفراج

رابط الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

عرض بيانات الدراسة

تناولت الدراسة موضوع تعارض المصالح في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى تحليل مفهوم تعارض المصالح وأثره على نزاهة الإجراءات التعاقدية. كما سعت إلى بيان الجزاءات النظامية المترتبة على الإخلال بمبدأ النزاهة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القانوني في تفسير النصوص النظامية ذات العلاقة. وخلصت إلى أن تعارض المصالح يمثل أحد أبرز مصادر الفساد في المشتريات الحكومية.

مضمون الدراسة

ركزت الدراسة على تعريف تعارض المصالح وبيان صورته المختلفة في البيئة التعاقدية، كما تناولت العلاقة بين تعارض المصالح وضعف النزاهة في إجراءات المنافسات الحكومية. وأوضحت الدراسة أن وجود مصالح شخصية لدى الموظف العام قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمنافسة. كما بينت أن النظام السعودي وضع مجموعة من الضوابط والجزاءات للحد من هذه الممارسات. وأكدت النتائج أن معالجة تعارض المصالح تتطلب إطاراً رقابياً وتنظيماً فعالاً.

تحليل الدراسة في ضوء نظرية الوكيل والأصيل

يمكن تفسير تعارض المصالح في هذه الدراسة من خلال نظرية الوكيل والأصيل، حيث تمثل الجهة الحكومية الأصيل، بينما يمثل الموظف العام الوكيل، ويفترض أن يعمل الوكيل لتحقيق مصلحة الأصيل، إلا أن تعارض المصالح يؤدي إلى انحراف هذا السلوك. ويعكس ذلك مشكلة السلوك الانتهازي الناتج عن تضارب المصالح وعدم تماثل المعلومات. كما أن غياب الرقابة الفعالة يزيد من احتمالية استغلال الوكيل لموقعه لتحقيق مصالح شخصية. وتظهر الدراسة بوضوح أن تعارض المصالح هو تطبيق مباشر لمشكلة الوكالة في البيئة التعاقدية.

تحليل الدراسة في ضوء الحوكمة الرقمية

من منظور الحوكمة الرقمية، يمكن تفسير تعارض المصالح بوصفه نتيجة لضعف الشفافية وضعف أنظمة الرقابة، فالمنصات الرقمية تسهم في تقليل فرص تعارض المصالح من خلال توثيق الإجراءات وزيادة الشفافية، كما تحد من التدخل البشري المباشر الذي يمثل أحد أهم مصادر الفساد. وتكشف الدراسة بشكل غير مباشر أن غياب الأنظمة الرقمية المتقدمة يساهم في تفاقم مشكلة تعارض المصالح. وبالتالي، يمكن القول إن الحوكمة الرقمية تمثل أداة وقائية لمعالجة جذور المشكلة التي تناولتها الدراسة.

التقييم النقدي للدراسة في ضوء الإطار النظري

تتميز الدراسة بقوة في التحليل القانوني لمفهوم تعارض المصالح والجزاءات المرتبطة به، كما تقدم إطارًا تنظيميًا واضحًا لمعالجة هذه الظاهرة، إلا أن الدراسة لم تعتمد على إطار نظري صريح لتفسير الظاهرة، ولم تربط بين تعارض المصالح والنظريات السلوكية أو المؤسسية. كذلك، لم تتناول دور التحول الرقمي في الحد من تعارض المصالح بشكل مباشر، وهذا يمثل أحد أوجه القصور في الدراسة.

رأي كباحث والإضافة العلمية المقترحة

أرى أن الدراسة قدمت معالجة قانونية مهمة لكنها تفتقر إلى التفسير النظري والتحليل التطبيقي، وكباحث أقترح تطوير الدراسة من خلال دمج نظرية الوكيل والأصيل لتفسير جذور تعارض المصالح. كما أقترح توظيف الحوكمة الرقمية كإطار عملي للحد من هذه الظاهرة.

ويمكن تطوير نموذج تحليلي يربط بين:

- تعارض المصالح.
- الشفافية الرقمية.
- الامتثال التنظيمي.
- النزاهة التعاقدية.

ويمثل هذا التوجه إضافة علمية تسهم في الانتقال من التحليل القانوني إلى التحليل التفسيري القابل للقياس.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

